

أثر الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2021

د. صقر حمد الجيباني/ جامعة درنة  
أ. آسيا جمعة التركاوي/ جامعة درنة

ملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر كما تؤكد النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات العلمية من أهم العوامل المؤثرة في النمو والتنمية الاقتصادية؛ لما له من إيجابيات على الدولة المضيفة ومصدر مهم من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، وعليه؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم و تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا، واستخدمت الدراسة لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفي التحليلي والكمي القياسي، وذلك بعرض و تحليل تطور النمو الاقتصادي في ليبيا ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا خلال الفترة 1990-2021م بالاعتماد على البيانات المنشورة في تقارير منظمة (مؤتمر) الأمم المتحدة للتجارة و التنمية "UNCTAD" وقاعدة بيانات البنك الدولي.

كما قامت الدراسة باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي المطور (Augmented Vector Autoregression) لاختبار سببية تودا ياماموتو (Toda & Yamamoto) في الأجل الطويل، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى النمو الاقتصادي في ليبيا ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) و ذلك خلال الفترة 1990-2021 م.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر ، النمو الاقتصادي ، ليبيا .

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام بالغ لدى حكومات الدول لا سيما النامية منها؛ نظراً لما يوفره من موارد تمويلية لدعم النمو الاقتصادي والتسريع بعملية التنمية. كما يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين العرض المحلي للادخار والنقد الأجنبي، وملء الفجوة بين حصيللة النقد الأجنبي المطلوبة والكمية المحصلة من صافي الصادرات، كذلك تخفيف جزء من أو كل الاختلال في الحساب الجاري بميزان المدفوعات، إضافة إلى إن الاستثمار الأجنبي يساهم وبشكل مباشر في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتأهيل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية خلافاً لامتنعاص البطالة وخلق فرص العمل.

وقد نمت الاستثمارات الأجنبية منذ التسعينات من القرن العشرين بشكل سريع جداً، وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2021 ما قيمته 1.6 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 64.1% عن المستوى المنخفض بشكل استثنائي في عام 2020 بسبب جائحة كورونا، وأدى انتعاش عام 2021 إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع المناطق؛ حيث ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 4.3% في عام 2020 إلى 7.1% في عام 2021.

في عام 2021، ضاعفت الاقتصادات المتقدمة استثماراتها في الخارج بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي من 408 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وارتفعت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات النامية بنسبة 17.8% لتصل إلى 438 مليار دولار أمريكي، وظلت بلدان آسيا النامية مصدراً رئيسياً لتدفقات الاستثمار حتى أثناء أزمة جائحة كورونا<sup>1</sup>.

وتعتبر ليبيا من الدول النامية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بما تملكه من مقومات وفرص استثمارية، وقد سعت منذ التسعينات إلى فتح المجال أمام المستثمرين

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2020).

الأجانب في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأصدرت القوانين التي تشجع على استقطاب المستثمر الوطني والأجنبي.

وتأتي هذه الدراسة في وقت أحوج ما يكون فيه الاقتصاد الليبي إلى زيادة موارده التمويلية وتنويع مصادره لدعم النمو الاقتصادي المعتمد بشكل رئيس على المورد الوحيد (النفط الخام) وذلك للتسريع بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة بعد توقف عجلة التنمية طوال العقود الثلاث الماضية، وإعادة بناء وإعمار ما خلفته الحروب والنزاعات المسلحة التي نشبت طيلة العقد الماضي.

### مشكلة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً بامتياز، يعتمد بشكل كلي على ريع النفط الخام؛ حيث تُموّل فيه الإيرادات النفطية حوالي 92% من إيرادات الميزانية العامة بأبوابها الأربع بما فيها باب التنمية الذي يمثل الحصة الأقل من بين الحصص الأربع للميزانية العامة، بينما تذهب الحصة الأكبر نحو النفقات العامة الاستهلاكية على حساب نفقات الاستثمارات الحقيقية، كما أنه يولّد حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر المصدر الوحيد للنقد الأجنبي وتركيب صافي الأصول الأجنبية.

وفي ظل ما تعانيه ليبيا من توقف عجلة التنمية الاقتصادية منذ عقود وبسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد خلال العقد الأخير والتي خلفت دماراً واسعاً طال الكثير من المنشآت والمصانع والوحدات الاقتصادية والبنى التحتية، وفي ظل فجوة التمويلية الناجمة عن نقص العرض من الادخار المحلي الخاص لسد فجوة الاستثمار، وفجوة الإيرادات الضريبية الحكومية لسد فجوة الإيرادات الضريبية المستهدفة، إضافة إلى فجوة التكنولوجيا والمهارات التنظيمية والإدارية لسد فجوة رأس المال البشري، أصبح لزاماً على السلطات المسؤولة عن القرار الاقتصادي في ليبيا البحث عن مصادر أخرى لسد فجوات التمويل التي قد تتجم عن عملية الإعمار والبناء واستئناف مشاريع التنمية الاقتصادية في ليبيا وبما

يدعم في النهاية النمو الاقتصادي الحقيقي لتحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية. ومن هنا يطرح الباحثان أحد المصادر التمويلية للتنمية الاقتصادية وسد فجوات التمويل المطلوبة والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتأسيساً على ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي:

**ما أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا؟**

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل تطورات رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة 1990-2021.

2- قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة للتعرف على العلاقة السببية بينهما.

**أهمية الدراسة:**

منذ ثلاثة عقود وأكثر توقفت عملية التنمية في البلاد و تطوير البنية التحتية، وفي العقد الأخير تحديداً شهدت البلاد عدة إقفالات للنفط مورد الدخل القومي الوحيد، ونزاعات مسلحة وحروب عنيفة في بعض المدن والمناطق ألحقت دماراً واسعاً بالبنية الصناعية والتحتية المتردية أصلاً؛ وفي ظل التوجه العالمي نحو الطاقات النظيفة واعتماد الاقتصاد الليبي على المورد الاقتصادي الوحيد وهو إنتاج وتصدير النفط وخضوعه لتقلبات الأسعار في أسواق الطاقة ومن ثم تقلب إيراداته من النقد الأجنبي صعوبت وهبوطاً، أصبح من الضروري البحث عن مصادر بديلة ضمن تنويع مصادر الدخل القومي، وضمن خلق موارد تمويلية لاستئناف عملية التنمية وإعادة الإعمار؛ ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة بتسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة التمويل الداخلي وتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار في البنى التحتية واستئناف مشاريع التنمية الاقتصادية بما يدعم

النمو الاقتصادي وعملية الإعمار والتنمية الشاملة وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على تحقيق الاستقرار المنشود بالبلاد.

وعليه يرى الباحثان أن لهذه الدراسة أهمية خاصة لصناع القرار الاقتصادي في ليبيا لما توفره من إطار تحليلي وقياسي وبما ينبثق عنها من نتائج وتوصيات.

### منهجية الدراسة و مصدر البيانات:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بعرض تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990-2021، وأيضاً المنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي المطور، واختبار السببية في الأجل الطويل بين كل من رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والنمو الاقتصادي.

وقد تحصل الباحثان على بيانات الدراسة من:

1- بيانات الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز (GDP) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بالرمز (FDI) من تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ONCTAD).

### الإطار النظري للدراسة و الدراسات السابقة:

#### مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يعكس مصلحة دائمة وسيطرة مستثمر أجنبي مقيم في اقتصاد ما، في إدارة مؤسسة مقيمة (شركة أجنبية) في اقتصاد آخر.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تشمل رأس المال المقدم من قبل المستثمر الأجنبي المباشر إلى الشركة الأجنبية التابعة له المقيمة في البلد المبلّغ عنه، أو رأس المال المستلم من قبل مستثمر أجنبي مقيم في الدولة المبلّغ من الشركة الأجنبية التابعة له في الخارج.

يتم عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الصافي، أي كائتمانات ناقصة الديون . وبالتالي، في حالات الاستثمار العكسي أو سحب الاستثمار، قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر سلبياً.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر: هو قيمة رأس المال والاحتياطيات المنسوبة إلى مؤسسة أم غير مقيمة، بالإضافة إلى صافي مديونية الشركات الأجنبية التابعة للمؤسسات الأم<sup>2</sup>.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يعني أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة المقيمة في اقتصاد آخر.

### مفهوم النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه "حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"<sup>3</sup>. واعتبر مصطلح النمو الاقتصادي من طرف الاقتصادي "سيمون كوزنتس" بأنه مصطلح مماثل للتنمية الاقتصادية من حيث المعنى، ولكن بشكل أكثر دقة و تميزاً ، حيث عرف بأنه طاقة الاقتصاد الوطني و قدرته في المدى الطويل على إمداد السكان من السلع المتنوعة وتعتمد على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية التي تتطلب عملية النمو<sup>4</sup>.

إن الحجج المؤيدة للاستثمار الأجنبي نشأت في الأساس من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، وتحليلها الخاص بمحددات النمو الاقتصادي<sup>5</sup>.

<sup>2</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد). (2022).

<sup>3</sup> عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية (2000). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية . الدار الجامعية

<sup>4</sup> بن قنور، أشواق، و بوعزارة، أحلام . (2018) . من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة: نحو بناء مؤشر السعادة. مجلة إضافات اقتصادية. جامعة غرادة . المجلد 2. العدد4.

<sup>5</sup> تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية . (ترجمة محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود عبد الرازق). دار المريخ للنشر . الرياض . المملكة العربية السعودية .

تطورات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990-2021:

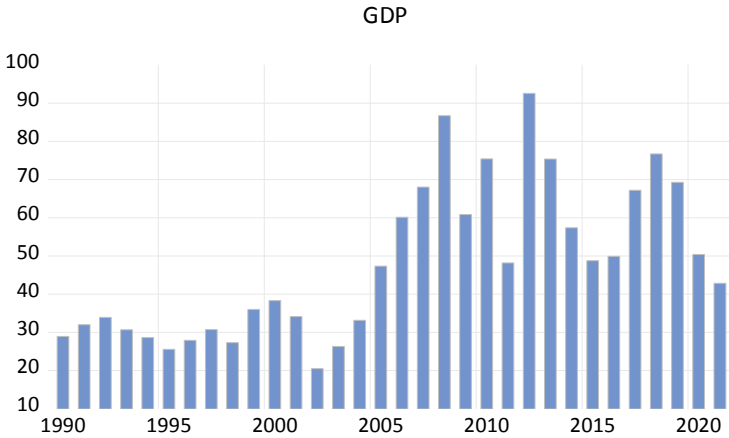
خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين شهدت معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا تراجعاً حاداً في بعض السنوات نتيجة العقوبات الاقتصادية والتجارية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة على ليبيا والحظر الجوي على خلفية ما عرف بقضية "لوكربي"، إضافة إلى انهيار أسعار النفط 1996-1998 بسبب الأزمة المالية الآسيوية، وتأثير ذلك كله على الناتج المحلي النفطي الذي يساهم بالجزء الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ويقود النمو الاقتصادي.

وخلال الفترة من 2003 وحتى 2010 شهد النمو الاقتصادي في ليبيا ارتفاعات قوية ومتسارعة بسبب تضافر عدة عوامل منها رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على ليبيا، وارتفاع أسعار النفط العالمية. حيث شهدت تلك الفترة طفرة سعرية نفطية بسبب الطلب المتزايد على الطاقة من قبل الصين والهند. باستثناء العام 2009 الذي تراجعت فيه الأسعار النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008-2009م) وانهيار أسعار النفط وكما يلاحظ من خلال الشكل رقم (1) تراجع النمو الاقتصادي في ليبيا خلال تلك السنة.

يلاحظ كذلك من الشكل رقم (1) أنه خلال الفترة 2011-2021 شهد النمو الاقتصادي في ليبيا تذبذبات حادة و تقلبات عنيفة بسبب الظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي شهدتها البلاد حيث توقف إنتاج وتصدير النفط الخام عام 2011 بسبب أحداث الثورة مما جعل النمو الاقتصادي ينكمش بشدة إلى نحو -66.7%، ثم

استؤنف في العام 2012 وبمعدل كبير مع استقرار سياسي نسبي؛ فقفز النمو الاقتصادي إلى أعلى معدلاته على الإطلاق في ليبيا خلال فترة الدراسة عند 124.7%.

خلال الفترة 2013-2016 انكمش النمو الاقتصادي في ليبيا و وقع الاقتصاد الليبي في ركود عميق بسبب اندلاع أزمة إقفال الحقول والموانئ النفطية والاشتباكات المسلحة في بعض المدن الليبية. وفي العام 2017 تم استئناف عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام مع ارتفاع أسعاره الدولية فانتعش الاقتصاد الليبي وارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل قوي خلال عامي 2017 و 2018 بنحو 26.7% و 15.1% على التوالي أي بمتوسط 21% ثم تباطأ خلال العام 2019 بنحو 2.5% وانحدر بعدها في العام 2020 إلى -31.3%<sup>6</sup> بسبب الظروف الأمنية الاستثنائية واندلاع الحرب في تلك السنة وتوقف إنتاج وتصدير النفط إضافة إلى تفاقم جائحة كورونا التي هوت بأسعار النفط إلى القاع. ويبين الشكل رقم (1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) في ليبيا خلال الفترة 1990-2021:



شكل رقم (1) تطور النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2021

<sup>6</sup>.البنك الدولي. (2020).



المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد ببيانات البنك الدولي.

ويوضح الشكل رقم (2) تطورات أرصدة الاستثمارات الصادرة من ليبيا والاستثمارات الأجنبية الواردة على ليبيا خلال الفترة 1990-2021 ، حسب تقديرات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2022 المنشور من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وكما يوضح الشكل بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا العام 2021 نحو 18461.9 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية الصادرة لنفس العام نحو 20400.1 مليار دولار أمريكي.

وكما يبين الشكل فإن رأس المال الأجنبي الوافد إلى ليبيا نما بشكل مضطرد منذ العام 2004م وحتى العام 2013 حيث تدهورت الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا.

لقد سعت ليبيا كغيرها من البلدان النامية إلى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية ضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وكما جاء في المادة (3) من القانون رقم (9) لسنة 2010 تحقيق الأهداف التالية:

1- تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنياً ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة وتوفير فرص العمل لها.

2- العمل على نقل المعرفة والتقنية وتوطينها.

3- المساهمة في إقامة أو تطوير أو إعادة تأهيل الوحدات الاقتصادية الخدمية

والإنتاجية بما يساعدها على المنافسة ودخول الأسواق العالمية.

4- تحقيق التنمية المكانية.

5- زيادة و تنويع مصادر الدخل.

6- ترشيد استهلاك الطاقة.

7- استغلال المواد الخام المتوفرة محليا.

وقد حددت المادة (8) من القانون رقم (5) لسنة 1997م والمعدل بالقانون

رقم (7) لسنة 2003م المجالات المفتوحة أمام المستثمر الأجنبي في: 1. الصناعة، 2. الصحة، 3. السياحة، 4. الخدمات، 5. الزراعة<sup>7</sup>. ولقد منح قانون الاستثمار الليبي مزايا ضريبية سخية للشركات التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد المحلي، وتنمية المناطق الريفية، وزيادة العمالة، تشمل الإعفاءات الضريبية المطبقة على الشركات المسجلة التي يحكمها قانون الاستثمار إعفاءً لمدة خمس سنوات من ضريبة الدخل؛ إعفاء من الضريبة على التوزيعات والمكاسب الناتجة عن الاندماج أو البيع أو تغيير الشكل القانوني للمشروع؛ إعفاء للأرباح المتأتية من أنشطة المؤسسة، بشرط إعادة استثمار الأرباح؛ إعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات؛ وإعفاء من رسم الدمغة.

وعلى الرغم من هذه الحوافز إلا أن المستثمر الأجنبي استهدف بشكل أساس الاستثمار في قطاع النفط، في حين شهدت باقي القطاعات جاذبية ضعيفة للمستثمر الأجنبي رغم كل المزايا و الحوافز التي نصّ عليها قانون الاستثمار الليبي؛ حيث توجد عوائق وحواجز حالت دون زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير النفطية. ومن هذه العوائق سيادة حالة عدم اليقين والمخاطرة بالبيئة الاستثمارية الليبية في العقد الأخير مع اندلاع الاشتباكات المسلحة والانقسام الحكومي بين غرب البلاد وشرقها مما قلّل من شهية المستثمرين الأجانب تجاه الاستثمار في ليبيا. كما أن هناك قيود إمام المستثمر الأجنبي للدخول إلى السوق الليبي، فقد صنفت منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد (2019) ليبيا من بين الدول الأكثر فساداً، وهي من البلدان التي تعاني من نزاعات سياسية مزمنة وحروب داخلية مزقت البنية التحتية للحكم و عطّلت مؤسسات الدولة<sup>8</sup>. كما صنّفت ليبيا في المرتبة 186 من بين 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من البنك الدولي<sup>9</sup>.

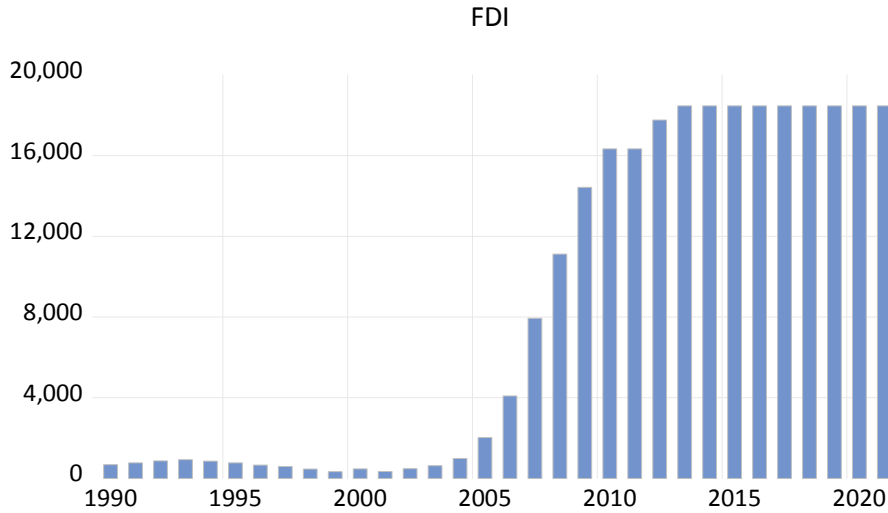
<sup>7</sup> الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار و شؤون الخصخصة .

<sup>8</sup> منظمة الشفافية الدولية. (2019).

<sup>9</sup> البنك الدولي. (2019).

ويمكن تلخيص نقاط الضعف الرئيسية في ليبيا التي تعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر في عدم الاستقرار السياسي، وانتشار العنف والجريمة، وعدم سيادة القانون، والانقسام الحكومي، التدخل والتحكم المطلق للدولة في الاقتصاد، إدارة غير فعالة في تنمية القطاع الخاص، وبيئة غير مواتية للاستثمار، ونسبة بطالة مرتفعة إضافة على القيود والعوائق التنظيمية وسيادة حالة عدم اليقين والمخاطرة.

أما نقاط القوة الرئيسية لليبيا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيتمثل أبرزها في موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي في وسط مثلث تشكله أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، موارد طبيعية كبيرة توفر فرص استثمارية كثيرة، انخفاض مستوى الدين الخارجي، ديموغرافية ليبيا الديناميكية<sup>10</sup>.



شكل رقم (2) رصيد مخزون رأس المال الأجنبي الوافد في ليبيا خلال الفترة 1990-2021.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد).

<sup>10</sup>البنك الدولي: 2020؛ منظمة الشفافية الدولية: 2019

تتاولت الكثير من الدراسات العلمية السابقة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في كثير من دول العالم، وقد قام الباحثان بعرض بعض منها مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم مع التركيز على الدول النامية في إفريقيا وآسيا، والدول النفطية الريعية التي تتشابه في خصائصها الاقتصادية مع ليبيا كالجائر والعراق مثلاً، والدول التي شهدت حروب ونزاعات مسلحة مثل ليبيا وأحوج ما تكون إلى تعدد وتنوع مصادر الدخل القومي والتمويل وإعادة البناء كرواندا مثلاً؛ حيث بحثت دراسة كل من (Ntamwiza and Masengesho, 2022)<sup>11</sup> في محددات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرواندي باستخدام بيانات للسلاسل الزمنية للفترة 1990-2017، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار اتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال، والنمو الاقتصادي في رواندا. وأشارت النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر 89.3% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (نمو إجمالي الناتج المحلي)، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك، وعلاقة موجبة قصيرة وطويلة المدى بين تكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في رواندا خلال فترة الدراسة، وكشفت النتائج أن تكوين رأس المال له أثر إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل. وأوصت الدراسة صانعي السياسات بصياغة السياسات الاقتصادية من خلال النظر إلى محددات النمو الاقتصادي الواردة في الدراسة باعتبارها حاسمة في عملية النمو الاقتصادي وتسارع التنمية.

<sup>11</sup> Ntamwiza, J. M. V., & Masengesho, F. (2022). "Impact of Gross Capital Formation and Foreign Direct Investment on Economic Growth in Rwanda (1990-2017)".

*Current Urban Studies, Vol.10 No.1.*

كما بحثت دراسة (Huong,2022)<sup>12</sup> في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة 1990-2020 واستخدمت الدراسة نموذج (VAR) واختبارات السببية لإنجل جرانجر، ودوال الاستجابة الدفعية، وتحليل تجزئة التباين.

تكون نموذج الدراسة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وممثل للنمو الاقتصادي، وكل من الاستثمار الحكومي والاستثمار غير الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة كمتغيرات مستقلة.

واستنتجت الدراسة أن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يضر بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وقدمت الدراسة عدة تبريرات لهذه النتيجة من خلال سيطرة الشركات الأجنبية على الشركات المحلية وعدم المنافسة العادلة بينهما، ونظرا لأن معظم رأس المال الاستثماري الأجنبي يتدفق إلى الصناعات التي تتسبب في آثار سيئة على البيئة مثل الصناعات الثقيلة والكيماويات، وأن أكثر الاستثمار الأجنبي غير ناقل للتكنولوجيا إلى البلد المضيف. كما أن الاستثمار المحلي له مساهمة أكبر في النمو الاقتصادي من الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه؛ أوصت الدراسة بإعطاء الأولوية لتشجيع الادخار المحلي لتعزيز الاستثمار المحلي عند وضع وتصميم استراتيجية واتجاهات الاستثمار وسياسات الاستثمار بفيتنام.

واتفقت الدراسة السابقة إلى حد ما مع دراسة (Chaplyuk,2022)<sup>13</sup> التي ألفت الضوء على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي

<sup>12</sup> Huong,Nguyen Le Thao.(2022). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic growth in Vietnam. Journal of Economic Banking Studies .Volume 04.pp.01-15.

<sup>13</sup> Chaplyuk, V.Z., Akhmedov, F.N., Zeitoun, M.S., Abueva, M.M.S., Al Humssi, A.S. (2022). The Impact of FDI on Algeria's Economic Growth. In: Popkova, E.G., Sergi, B.S. (eds) Geo-Economy of the Future. Springer, Cham. [https://doi.org/10.1007/978-3-030-92303-7\\_32](https://doi.org/10.1007/978-3-030-92303-7_32) Geo-Economy of the Future pp 285–295.

للجزائر خلال الفترة 1990-2020. و استخدمت هذه الدراسة العديد من نماذج الانحدار الإحصائي مثل النموذج الخطي، النموذج اللوغاريتمي، النموذج العكسي، النموذج التربيعي، النموذج المكعب، النموذج المركب، نموذج النمو، النموذج الأسّي، والنموذج اللوجستي لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وجدت أن جميع النماذج لها تأثير ضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بناءً على معايير الارتباط R Fisher Criterion F، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر وأن غياب التأثير الكبير للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي للجزائر يكشف ضعف فعالية الحكومة من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وسط عدم وجود بيئة استثمارية مؤهلة. خالفت النتائج السابقة دراسة (Ashafei and Abdallah,2022)<sup>14</sup> التي قامت بتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1977-2019، وأدرجت الدراسة متغير مستقل آخر تمثل في الواردات مستخدمةً تحليل الانحدار، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة موجبة بين الواردات من الآلات والسلع والنمو الاقتصادي، وعلاقة سالبة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي؛ مما يدل أن الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى مصر لم يؤدِّ إلى زيادة الإنتاج بالتوجه نحو بناء المصانع أو الصناعات الداعمة للنمو والتنمية الاقتصادية، بل أدى إلى زيادة الاستهلاك والتركيز عليه فقط.

<sup>14</sup> Ashafei, Abdallah Sayed, and Abdallah,Rabab Mahmoud.(2022).The impact of Foreign Direct Investment and Imports on Economic growth (In Egypt-from 1977 to 2019).Journal of Business Research-Faculty of Commerce,Zagazig University .Vol 44.Issue 3.

أما دراسة (Ali and Gameel,2021)<sup>15</sup> والتي هدفت إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة

2006-2015م، باستخدام صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل، والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وممثل للنمو الاقتصادي. وبإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، فقد توصلت نتائجها إلى عدم وجود علاقة في الأجل الطويل. كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُسبب الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة بوجود توفير بيئة تشريعية صديقة للمستثمرين الأجانب وتقليل الحواجز أمام تدفقات رأس المال الأجنبي حتى يتمكن الأجانب من استثمار رؤوس أموالهم في العراق لتعزيز نموه الاقتصادي.

على العكس من نتائج الدراسات السابقة أعلاه، أجرت دراسة (Dinh et al, 2019)<sup>16</sup> تقدير وتقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل على ثلاثين دولة نامية للشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل خلال الفترة 2004-2010م، واستخدمت الدراسة منهجية تصحيح الخطأ VECM والمربعات الصغرى المعدلة للكشف عن هذا التأثير.

وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة على النحو التالي:

أولاً- يمكن لتدفقات رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعرقل النمو الاقتصادي لبلد ما على المدى القصير، ولكن لها أيضاً تأثير إيجابي على المدى الطويل.

<sup>15</sup> Ali,Shivan Hadi. Jameel,Shivan Abdulrahman.(2021). The Impact of Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product in Iraq During the Period (2006 - 2015). Academic Journal of Nawroz University (AJNU), Vol.10, No.1.

<sup>16</sup> Dinh,Trang Thi. Huyen, Vo,Duc Hong,Vo,Anh ,Nguyen, Thang Cong.(2019). Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries.Journal of Risk and Financial Management.

ثانياً\_ يؤثر الائتمان المحلي للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي بشكل سلبي على المدى القصير، في حين أن عرض النقود له تأثير إيجابي على المدى القصير والطويل للنمو الاقتصادي.

ثالثاً\_ إن لرأس المال البشري، والاستثمار المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي للقطاع الخاص، تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ونتيجة لذلك، يمكن التأكيد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وخاصة بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية.

وينبغي تشجيع الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتكملة الاستثمار المحلي في الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض. ومع ذلك، ينبغي اعتبار أن السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى أن تصاغ من منظور طويل الأجل لتعظيم الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد؛ فالسياسات التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأي ثمن على المدى القصير لن تعود بفوائد أساسية على الاقتصاد المحلي.

من جهة أخرى تناولت دراسة (Hamoudi And Aimer,2017)<sup>17</sup> أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2015م وصاغت الدراسة الفرضية التالية: " الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا"

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي من خلال تحليل الانحدار الذاتي واختبار السببية وتحليل دوال الاستجابة الدفعية. ولأغراض القياس صممت الدراسة نموذج قياسي مكون من المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنمو الاقتصادي، والمتغيرات المستقلة التالية (الاستثمار الأجنبي، القوى العاملة، معدل التضخم) وتوصلت نتائج التحليل القياسي أن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1%

<sup>17</sup> Mustafa El. Hamoudi, Nagmi Aimer.(2017). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Libya. International Journal of English Literature and Social Sciences (IJELS). Vol-2, Issue-6,pp144-154.



تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.215% وبالتالي قبول الفرضية الرئيسية التي استندت إليها الدراسة.

في السياق ذاته قامت دراسة (Aga, 2014)<sup>18</sup> بالكشف عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في تركيا خلال الفترة 1980-2012، واستخدمت متجه الانحدار الذاتي (VAR). كما استخدمت اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في الأجل الطويل، وأوضحت نتائج الدراسة انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تركيا، بينما هناك علاقة في الأجل القصير. وعلاقة سالبة في الأجل القصير بين الناتج المحلي الإجمالي وتحرير التجارة.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المدى القصير في التغلب على نقص رأس المال من خلال تنفيذ الاستثمار المحلي بما يدعم نمو الاقتصاد التركي. وهناك تأثير كبير وإيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في تركيا وتأثير سلبي ومعنوي لتحرير التجارة على النمو الاقتصادي.

وضمن نفس السياق وفي دراسة أخرى على دولة ريعية نفطية قامت دراسة (Kunle et Al, 2014)<sup>19</sup> بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1999-2013م وأدخلت الدراسة متغيرات مستقلة أخرى متمثلة في سعر الصرف، والصادرات. واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للتحليل. وتوصلت الدراسة إلى أن 64% من التغيرات

<sup>18</sup> Aga, Ahmed Abdulrahman Khder.(2014). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of Turkey 1980–2012. International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 7. Pp71-84.

<sup>19</sup> Adeleke, Kunle M., Olowe S.O., Fasesin Oladipo Oluwafolakemi.(2014). Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria Economic Growth. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences . Vol. 4.No. 8. Pp234-242.

الحاصلة في النمو الاقتصادي في نيجيريا ترجع إلى المتغيرات المستقلة بالنموذج، كما أشارت النتائج إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوي و موجب بمقدار (0.36) على النمو الاقتصادي، في حين أن تأثير كل من الصادرات معنوي وموجب بمقدار (0.85)، وسعر الصرف معنوي وموجب (0.27).

وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتحرير القطاع الأجنبي في نيجيريا من جميع الحواجز أمام التجارة مثل التعريفات الجمركية ورسوم الاستيراد والتصدير وتخفيض الرسوم الأخرى لتشجيع المستثمرين، كما أوصت الدراسة بضرورة الحاجة الماسة إلى بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، وتطوير البنية التحتية، والمساءلة، والشفافية للحكومة بما يعزز من المناخ الاستثماري و يجذب التدفقات الاستثمار الأجنبي.

بينما حللت دراسة (Saqib and Rafique,2013)<sup>20</sup> أربع متغيرات للكشف عن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في باكستان خلال الفترة 1981-2010 وتمثلت هذه المتغيرات في : نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الدين وخدمة الدين ، التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية، والتكامل المشترك لإنجل وجرانجر (1987) ، واختبار السببية لإنجل وجرانجر، وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي والدين العام والتضخم و التجارة لها تأثير سلبي على الناتج المحلي لباكستان . بينما هناك تأثير موجب للاستثمار المحلي. كما أسفرت النتائج عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وأن هناك علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي تجاه الناتج المحلي الإجمالي. وقد أوصت الدراسة بتقليل الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، والتركيز على الاستثمارات المحلية بما تملكه باكستان من موارد وفيرة.

<sup>20</sup> Saqib,Najia. Masnoon,Maryam. And Rafique,Nabeel.(2013). Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth of Pakistan. Advances in Management & Applied Economics. vol.3. no.1. pp35-45.

في حين أجرى (Antwi et Al, 2013)<sup>21</sup> دراسة على اقتصاد غانا للتعرف على العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، والقيمة المضافة للقطاع الصناعي، و رصيد الدين الخارجي، والتضخم، كمتغيرات مستقلة على صافي رصيد الاستثمار الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة 1980-2010. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الصافي، والقيمة المضافة للتصنيع، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة لها تأثير معنوي إحصائياً على الاستثمار الأجنبي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في غانا مما يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

أما (الخفيفي، 2012)<sup>22</sup> فقد هدف في دراسته إلى التعرف على نقاط القوة والضعف للمناخ الاستثماري في ليبيا والتعرف على ترتيب ليبيا في المؤشرات الدولية مقارنة بالدول العربية، كما هدفت الدراسة إلى وضع مقترحات حول كيفية تطوير وتحسين مناخ الاستثمار في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الإحصائيات والبيانات الصادرة عن تقارير المؤسسات الدولية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها: أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية في ليبيا كانت ضعيفة بالرغم من منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من الاستفادة من الفرص الاستثمارية. وأوصت الدراسة إلى ضرورة وضوح الإطار التشريعي المنظم للاستثمار أمام

<sup>21</sup> Antwi,Samuel. Mill,Ebenezer Fiifi Emire Atta. Mills,Gifty Atta.Zhao,Xicang.(2013). International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 3, No.1. pp. 18-25.

<sup>22</sup>الخفيفي، علي فرج حمد.(2012). سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا. رسالة ماجستير. جامعة بنغازي.

المستثمرين مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

بينما دراسة (Athukorala, 2003)<sup>23</sup> هدفت إلى تحليل تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بواسطة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبارات السببية للتعرف على تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاد السريلانكي خلال الفترة 1959-2002م باختبار فرضية الدراسة حول قيادة النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي في حالة سريلانكا، والكشف عن أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والمجتمع المحلي والشركات الأجنبية. وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي، كما أسفرت النتائج إلى أن المناخ الاستثماري في سريلانكا لم يتحسن خلال فترة الدراسة نتيجة الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة ونفشي الفساد، وعدم الاستقرار السياسي، والجمود البيروقراطي، وضعف الأداء الحكومي، العوائق التنظيمية المباشرة وغير المباشرة، انخفاض مستويات رأس المال البشري، السياسات التجارية الحمائية والرقابية المباشرة وغير المباشرة والحواجز وارتفاع تكاليف الاستثمار على الشركات الأجنبية.

يلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة عدم اتفاقها على نتيجة محددة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي بالبلدان النامية، والتي تتشابه مع ليبيا في خصائصها الاقتصادية والظروف التي مرت بها كالعراق والجزائر ورواندا ونيجيريا وفيتنام وغيرها من البلدان التي تم عرضها؛ فبعضها يؤكد وجود أثر موجب

<sup>23</sup> Athukorala, Wasantha. (2003). The Impact of Foreign Direct Investment for Economic Growth: A Case Study in Sri Lanka. International conference on Sri Lanka Studies, 28 th – 30 th November 2003, Matara, Sri Lanka.

للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وبعضها الآخر يؤكد وجود أثر سالب على النمو الاقتصادي.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عرضها الباحثان من حيث المدى الزمني حيث حادثة البيانات المستخدمة في الدراسة ومن حيث المنهجية المستخدمة في التحليل القياسي.

### التحليل القياسي :

يتضمن الجانب القياسي للدراسة على اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية موضوع الدراسة للكشف عن رتبة الاستقرار ، ومن ثم اختيار النموذج المناسب للتقدير و تشخيصه للتأكد من خلوه من مشاكل القياس، و بالتالي إجراء الاختبارات القياسية المناسبة.

### اختبار استقرار (سكون) السلسلتين الزمنيتين لمتغيري الدراسة:

تكون السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة (ساكنة) إذا كانت خصائصها لا تتغير بمرور الزمن، مما يعني أن ميل المتغير يعود إلى متوسط قيمته، ثم يتذبذب حول تلك القيمة. وتأتي أهمية افتراض سكون السلسلة الزمنية من أنه إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة) فإنه لا يمكن دراسة سلوكها إلا خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار، وبالتالي تكون أقل أهمية إذا ما أريد الاستفادة منها في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل<sup>24</sup>. ولذلك فإن من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر المطور

<sup>24</sup> الفاخري، محمود سعيد. (2016). الاقتصاد القياسي و تحليل السلاسل الزمنية. مركز

بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي.

Augmented Dickey-Fuller (ADF) حيث يقوم اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) على اختبار الفرضية التالية<sup>25</sup>.

H0: يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

H1: لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة مستقرة).

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولاً بالصيغ الثلاث: (حد ثابت، حد ثابت واتجاه، بدون حد ثابت واتجاه). وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية، وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05. ويوضح الجدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) لمتغيري الدراسة، ومن خلال الجدول يتضح أن استقرار متغير الدراسة (GDP) عند الفرق الأول (1)، واستقرار متغير الدراسة (FDI) عند الفرق الثاني، (2) وعند مستوى معنوية أقل 1% لكل منهما.

---

25 جيجاراتي، دامودار. (2015). الاقتصاد القياسي. الجزء الثاني. (ترجمة و مراجعة: هند عبد الغفار عودة). دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.

جدول (1): نتائج اختبار ديكي فوللر المطور (ADF)

ADF	المتغير	(0) المستوى			(1) الفرق الأول			(2) الفرق الثاني			القرار
		Prob*			Prob*			Prob*			
		حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه	بدون	
	<b>GDP</b>	0.2148	0.2572	0.4321	0.0000	0.0000	0.0000	-	-	-	مستقر عند I(1)
	<b>FDI</b>	0.6149	0.1836	0.4940	0.4204	0.7648	0.1176	0.0003	0.0021	0.0000	مستقر عند I(2)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي Eviews12

قبل إجراء نموذج الانحدار الذاتي يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى (K)، وقد أظهرت نتائج اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى، حسب المعايير الخمسة الموضحة بالجدول (2) أن الفترة الرابعة هي فترة الإبطاء المثلى.

### جدول رقم (2) فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP FDI

Exogenous variables: C

Date: 02/04/23 Time: 19:25

Sample: 1990 2021

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-405.1979	NA	1.47e+10	29.08557	29.18072	29.11466
1	-333.6223	127.8136	1.18e+08	24.25874	24.54421	24.34601
2	-323.3478	16.87953	75719417	23.81056	24.28635	23.95601
3	-316.7380	9.914720	63721985	23.62414	24.29025	23.82778
		17.75362	34172976	22.97546	23.83187	23.23727
4	-303.6564	*	*	*	*	*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan–Quinn information criterion



## نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR):

VAR Model – Substituted Coefficients:

$$\begin{aligned} \text{GDP} = & - 0.139001027893 * \text{GDP}(-1) - \\ & 0.153648392918 * \text{GDP}(-2) - 1.10994191791 * \text{GDP}(-3) - \\ & 0.214527311892 * \text{GDP}(-4) + 0.0150033580828 * \text{FDI}(-1) - \\ & 0.0178974604102 * \text{FDI}(-2) + 0.0195898356459 * \text{FDI}(-3) - \\ & 0.0123313479639 * \text{FDI}(-4) + 79.4654067769 \end{aligned}$$

## تشخيص النموذج المقدر:

أسفرت نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار أن النموذج ككل معنوي حسب إحصائية (F) وأن معامل التحديد مرتفع ويساوي 87%.

كما أسفرت نتائج التشخيص أن النموذج لا يعاني من مشاكل القياس حيث أظهر اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمة إحصائية (Jarque-Bera) تساوي (2.468109) وهي غير معنوية حيث قيمة (Prob) = 0.6504، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

كما أسفرت نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) أن النموذج المقدر خالٍ من الارتباط الذاتي حيث قيمة (Prob) كانت أكبر من 0.05. وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، أي أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة وجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

وأظهرت النتائج أن النموذج خالٍ كذلك من مشكلة عدم ثبات التبيان حيث إحصائية (Chi-sq) تساوي (59.55909) وقيمة (Prob) = 0.1224 وهي أكبر من 0.05.

## اختبار سببية تودا ياما موتو في الأجل الطويل (Toda&amp;YamaMoto):

بما أن رتب السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة عند المستوى ، إنما كانت عند رتب استقرار مختلفة (الفرق الأول والثاني)؛ وعليه استخدم الباحثان نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) المطور ؛ للتقدير ومن ثم اختبار السببية في الأجل الطويل لكل من تودا ياماموتو (Toda and Yamamoto,1995). حيث اقترح كل من Yamamoto وتودا منهجية جديدة لاختبار السببية في حالة المتغيرات ذات رتب مختلفة للتكامل  $I(0), I(1), I(2)$  من خلال تقدير نموذج  $VAR(K+dmax)$  حيث  $K$  فترة الإبطاء المثلى، وتساوي (4)،  $dmax$  أعلى رتبة استقرار للسلاسل الزمنية موضوع الدراسة وتساوي (2)، وبالتالي تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي المطور عند فترة تأخير تساوي (6) واستخراج السببية في الأجل الطويل لتودا ياماموتو. أوضحت نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل بالجدول رقم (3) رفض فرض العدم وقبول الفرضية البديلة بأن هناك علاقة سببية تتجه من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو النمو الاقتصادي (GDP)؛ حيث قيمة المعنوية (0.0000) أي أقل من 0.1%.

كما أسفرت النتائج عن عدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قيمة المعنوية (0.1971) أي أكبر من 0.05

## جدول رقم (3) اختبار السببية في الأجل الطويل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 02/04/23 Time: 20:27

Sample: 1990 2021

Included observations: 26

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
FDI	51.92870	6	0.0000

All	51.92870	6	0.0000
-----	----------	---	--------

Dependent variable: FDI

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
GDP	8.604015	6	0.1971
All	8.604015	6	0.1971

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية الاقتصاد القياسي Eviews12

### النتائج و التوصيات:

من خلال التحليل والعرض السابق لكل من تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ليبيا، ومن خلال التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- النمو الاقتصادي في ليبيا يتذبذب بشدة نظراً لاعتماده على مورد وحيد يتمثل في إنتاج وتصدير النفط الخام وهو عرضة للتقلبات في الأسواق الدولية للطاقة.

3- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2004-2013م حسب البيانات المنشورة من الأونكتاد، لكنه لم يشهد زيادة بعد العام 2013م إثر تقادم الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا.

4- معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا تركزت في صناعة النفط، بينما لم تحظ باقي القطاعات الاقتصادية باستثمارات كبيرة رغم الحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار الليبي.

5- ما زال مناخ الاستثمار في ليبيا غير مؤهل لجذب واستغلال الفرص الاستثمارية بشكل أمثل، حيث تصنف ليبيا من ضمن الدول الأكثر فساداً بين دول العالم حسب منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي، كما يأتي مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في ليبيا ضمن آخر المراتب العالمية حسب التقارير السنوية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي.

6- وجود علاقة سببية في الأجل الطويل وحيدة الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في ليبيا، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب النمو الاقتصادي؛ حيث صناعة النفط القائد للنمو الاقتصادي في ليبيا تعتمد على الشريك الأجنبي.

### وبناء على هذه النتائج يقترح الباحثان تقديم التوصيات التالية:

- 1- الاستقرار السياسي وإنهاء حالة الانقسام الحكومي والمؤسسي ضرورة قصوى لخلق مناخ استثماري مستقر وجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.
- 2- التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية لما توفره من فرص عمل ودعم للنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتنويع الاقتصاد و مصادر الدخل القومي بما يدعم النمو و التنمية الاقتصادية.
- 3- مكافحة الفساد واعتبار الحرب على الفساد ضمن أولويات الحكومة، وتطوير الأداء الحكومي ورفع القيود والحواجز أمام رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في عملية الاستثمار مع توجيهها وتشجيعها نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
- 4- نشر الوعي الادخاري لدى المواطنين لتعبئة المدخرات المحلية لسد فجوة الاستثمار المحلي وإقحام القطاع الخاص في عملية البناء وإعادة الإعمار وبرامج التنمية الاقتصادية.

5- تقديم القروض الإنتاجية من قبل الجهاز المصرفي كبديل عن القروض الاستهلاكية بما يدعم الاستثمار المحلي كمحرك رئيس من محركات النمو و التنمية الاقتصادية .

المراجع:

- الفاخري، محمود سعيد. (2016). الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية. مركز بحوث العلوم الاقتصادية. بنغازي.
- الخفيفي، علي فرج حمد. (2012). سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا. رسالة ماجستير. جامعة بنغازي.
- بن قدور، أشواق، وبوعزازه، أحلام. (2018). من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة: نحو بناء مؤشر السعادة. مجلة إضافات اقتصادية. جامعة غرادة . المجلد 2. العدد 4.
- تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية. (ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق). دار المريخ للنشر . الرياض . المملكة العربية السعودية.
- تقرير الاستثمار العالمي. (2020). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). جنيف.
- تقرير الاستثمار العالمي. (2021). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). جنيف.
- تقرير الاستثمار العالمي. (2022). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). جنيف.
- تقرير مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. (2020). مجموعة البنك الدولي. واشنطن. جيجاراتي، دامودار. (2015). الاقتصاد القياسي. الجزء الثاني. ( ترجمة ومراجعة: هند عبد الغفار عودة). دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية. (2000). التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. الدار الجامعية.
- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة. متاح على الموقع: <https://investinlibya.ly/>
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). متاح على الموقع:

البيانات المفتوحة للبنك الدولي. متاح على الموقع :

<https://data.albankaldawli.org/>

منظمة الشفافية الدولية . متاح على الموقع :

<https://www.transparency.org/en/>

Chaplyuk, V.Z., Akhmedov, F.N., Zeitoun, M.S., Abueva, M.M.S., Al Humssi, A.S. (2022). The Impact of FDI on Algeria's Economic Growth. In: Popkova, E.G., Sergi, B.S. (eds) Geo-Economy of the Future. Springer, Cham.

[https://doi.org/10.1007/978-3-030-92303-7\\_32](https://doi.org/10.1007/978-3-030-92303-7_32)

**Geo-Economy of the Future** pp 285–295.

Ntamwiza, J. M. V., & Masengesho, F. (2022). "Impact of Gross Capital Formation and Foreign Direct Investment on Economic Growth in Rwanda (1990–2017)".

*Current Urban Studies, Vol.10 No.1.*

Ashafei, Abdallah Sayed, and Abdallah, Rabab Mahmoud. (2022). The impact of Foreign Direct Investment and Imports on Economic growth (In Egypt—from 1977 to 2019). Journal of Business Research—Faculty of Commerce, Zagazig University .Vol 44. Issue 3.

Huong, Nguyen Le Thao. (2022). Impacts of Foreign Direct Investment on Economic growth in Vietnam. Journal of Economic Banking Studies .Volume 04. pp.01–15.

Dinh,Trang Thi. Huyen, Vo,Duc Hong,Vo,Anh ,Nguyen, Thang Cong.(2019). Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries.Journal of Risk and Financial Management.

Mustafa El. Hamoudi, Nagmi Aimer.(2017). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Libya. International Journal of English Literature and Social Sciences (IJELS). Vol-2, Issue-6,pp144-154.

Adeleke, Kunle M., Olowe S.O., Fasesin Oladipo Oluwafolakemi.(2014). Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria Economic Growth. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences . Vol. 4.No. 8. Pp234-242.

Aga, Ahmed Abdulrahman Khder.(2014). The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of Turkey 1980-2012. International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 7. Pp71-84.

Antwi,Samuel. Mill,Ebenezer Fiifi Emire Atta. Mills,Gifty Atta.Zhao,Xicang.(2013). International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 3, No.1. pp. 18-25.



Saqib,Najia. Masnoon,Maryam. And Rafique,Nabeel.(2013).  
Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth of  
Pakistan. Advances in Management & Applied Economics.  
vol.3. no.1. pp35–45.

**Athukorala,Wasantha.(2003).** The Impact of Foreign Direct  
Investment for Economic Growth: A Case Study in Sri Lanka.  
International conference on Sri Lanka Studies, 28 th – 30 th  
November 2003, Matara, Sri Lanka.

Ali,Shivan Hadi. Jameel,Shivan Abdulrahman.(2021). The  
Impact of Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product  
in Iraq During the Period (2006 – 2015). Academic Journal of  
Nawroz University (AJNU), Vol.10, No.1.

Foreign direct investment (FDI) in Libya.

[https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-  
potential/libya/investment](https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/libya/investment).

Investment Climate Statements: Libya.

[https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-  
statements/libya/](https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/libya/).